

## كلمة افتتاحية للدكتورة "هيلين دورهام"، مديرة دائرة القانون الدولي والسياسات الإنسانية باللجنة الدولية.

أصحاب السعادة والمتحدثين الموقرين ورؤساء الجلسات والمحاورين والمشاركين والأصدقاء.

بالنيابة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)، أرحب بكم ترحيباً حاراً في الاجتماع العالمي الخامس للجان الوطنية والهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني.

ويسعدني أن أفتتح هذا الحدث وأن ألتقي بالكثير منكم عبر شبكة الإنترنت اليوم. لقد كان من دواعي سرورنا أن نستقبل أكثر من 280 مشاركاً مسجلاً، من 118 لجنة وطنية أو هيئات مماثلة، بجانب الحكومات الأخرى الحاضرة بصفتها مراقبة، ومنظمات دولية أو إقليمية. ونحن سعداء للغاية بهذه الأعداد.

وبسبب القيود المستمرة التي فرضتها الجائحة، اخترنا برنامجاً عبر الإنترنت أقل تعقيداً من المعتاد. لكن هذا لم يجعل تنظيم جدول الأعمال سهلاً، لكننا نأمل بصدق من خلال إتاحة أوقات مختلفة للجلسات كل يوم أن تتمكنوا جميعاً من الانضمام إلى العديد من الجلسات التي تقع ضمن ساعات عملنا. لقد قررنا أيضاً تنظيم هذا الاجتماع العالمي عبر الإنترنت لأننا اعتقدنا أن هذه فرصة رائعة لتقييم جميع الأعمال الرائعة التي أنجزتها اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء العالم. لقد مرت خمس سنوات منذ أن اجتمعنا جميعاً في الاجتماع العالمي الرابع للجان الوطنية والهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني هنا في جنيف. بالإضافة إلى ذلك، نحن الآن في منتصف الطريق بين المؤتمرات الدوليين الثالث والثلاثين والرابع والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وقد عززت النسخة الثالثة والثلاثون، من خلال قرار إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً، عمل اللجان الوطنية والهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني. ومن أجل عرض ما جرى إنجازه منذ هذا القرار، أو منذ الاجتماع العالمي الأخير، والتخطيط للسنوات المقبلة، اخترنا 4 قضايا رئيسية لمناقشتها خلال هذا الاجتماع، والتي سأقدمها في غضون دقيقة. ومع ذلك، ما زلنا ملتزمين بالتجمع بشكل شخصي في السنوات المقبلة، على أمل استضافة الاجتماع العالمي القادم هنا في جنيف.

[الترحيب باللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني؛ الجديدة منها والمُعاد إحيائها]  
مع ذلك، دعونا ألا يغيب عن بالنا أن العديد من إنجازاتنا الملموسة بشأن تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، لم تكن لتتحقق لولا وجود أفراد من بينكم بيننا اليوم، أخذوا زمام المبادرة لإنشاء لجان وطنية في المقام الأول.

اليوم، يسعدنا أن نرحب بتسع لجان وطنية أو هيئات مماثلة معنية بالقانون الدولي الإنساني رسخت نفسها منذ اجتماعنا العالمي الأخير في عام 2016، تقع في المناطق التالية:

- 1- بلغاريا،
- 2- قبرص،
- 3- كيريباتي،
- 4- النيجر،
- 5- عُمان،
- 6- فلسطين،
- 7- بابوا غينيا الجديدة،
- 8- هولندا،
- 9- فانواتو.

أود كذلك الترحيب بأربع لجان وطنية معنية بالقانون الدولي الإنساني أعادت ترسيخ أقدامها منذ اجتماعنا الأخير، تقع في المناطق التالية:

- 1- كوت ديفوار،
- 2- إيطاليا،
- 3- اليابان،
- 4- غامبيا.

ويقودنا هذا إلى إجمالي 118 لجنة وطنية معنية بالقانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء العالم اليوم. وبالنيابة عن اللجنة الدولية، أود أن أهنئ كل واحد منكم على هذه الإنجازات، وأدعو الجميع للانضمام إلي في الترحيب الفعلي بممثلي هذه اللجان.

[بعض الملاحظات حول الموضوعات التي ستناقش خلال هذا الاجتماع]  
خلال هذه الأيام الأربعة المقبلة، سنستمع إلى العديد منكم عن نتائجهم الملموسة بشأن تقديم قدر أكبر من الاحترام للقانون الدولي الإنساني.

[إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً وتقديم التقارير الطوعية]  
يتمثل البند الأول المطروح للمناقشة في متابعة ما توصل إليه المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر 2019. وخلال هذا المؤتمر الدولي، اعتمد الأعضاء القرار 1 بعنوان "إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً: خريطة طريق لتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني". إذ يعترف القرار بالدور المركزي الذي تمارسه اللجان الوطنية في تعزيز التنفيذ الوطني. ستكون تلك الجلسة مناسبة لتسليط الضوء على بعض إنجازاتكم.

بينما سنستمع إلى العديد من الأمثلة على الممارسات الجيدة في غضون بضعة دقائق، اسمحوا لي أن أذكر بالفعل بعض الإنجازات الملموسة للغاية التي تتعلق مباشرة بمتطلبات القرار:  
- من كانون الثاني/يناير 2017 حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان هناك 209 تصديقات على معاهدات عبر القارات الخمس.  
- من كانون الثاني/يناير 2017 حتى كانون الأول/ديسمبر 2020، كان هناك ما لا يقل عن 85 تشريعاً وطنياً ينص على تطبيق القانون الدولي الإنساني وصكوك قانونية أخرى ذات صلة.

سيذكر الكثير منكم أنه في عام 2019، بعد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، أطلقنا شبكة إلكترونية للجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني. لدينا حالياً 30 عضواً على صفحة الشبكة هذه، وكان هناك بالفعل بعض المناقشات حول التطورات على المستوى الوطني فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني. ونأمل أن ينضم إلينا عدد أكبر منكم إلينا عبر هذه المنصة، ولا تترددوا في التواصل معنا بشكل ثنائي إذا كانت لديكم أي أسئلة حول هذا الموضوع.

[المفقودون وعائلاتهم]  
استشرافاً للمستقبل، سنفكر في الخطوات التي يمكن اتخاذها على المستوى الوطني لحماية الأشخاص المفقودين وعائلاتهم. ويتسم هذا الموضوع بقدر كبير من الأهمية في جميع أنحاء العالم، إذ قد مُدَّت مئات الآلاف من الأشخاص في جميع أنحاء العالم بسبب النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى والكوارث والهجرة. ولم يرجع عدد كبير منهم قط وانقطعت أخبارهم. ووراء كل شخص مفقود، هناك عدد لا يحصى من الأشخاص الذين يعانون من القلق وعدم اليقين من عدم معرفة مصير أحبائهم ومكان وجودهم ويكافحون العواقب المتعددة التي يخلفها الفقد على حياتهم. وإلى جانب الألم الرهيب الذي يتزايد بمرور السنين دون إجابات تشفي صدورهم، غالباً ما يواجهون العديد من الصعوبات النفسية والاجتماعية والإدارية والقانونية والاقتصادية.

وكما هو الحال دائماً، يكمن جزء كبير من الإجابات على تلك المشاكل الإنسانية في ضمان توفير حماية قانونية كافية على المستوى الوطني. ونعلم أن اللجان الوطنية قد اتخذت بالفعل العديد من الخطوات المهمة لوضع أطر قانونية وسياساتية محلية، بما في ذلك الآليات والعمليات ذات الصلة. نتطلع إلى الاستماع إلى نتائج عملكم في هذا المجال وأفكاركم حول كيفية زيادة دعم اللجنة الدولية لكم.

ستكون هذه الجلسة أيضاً مناسبة لإبراز عمل الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، التي جمعت ملايين الأشخاص الذين تشتت شملهم عن عائلاتهم إبان حربين عالميتين وفي نزاعات وكوارث لا حصر لها منذ ذلك الحين. سنشرح عملية التحول التي تشهدها الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين لضمان تكييف استجابتنا لتواكب تحديات اليوم، والغد وأن لدينا القدرة على تقديم الدعم المناسب للدول التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية الأشخاص المفقودين وعائلاتهم.

[الأسلحة، والتقنيات الجديدة، وعمليات نقل الأسلحة]  
بالنسبة للجنة الدولية، يعتبر تطبيق القانون الدولي الإنساني على الأسلحة بجميع أنواعها أمراً أساسياً، سواء كانت مزودة بتقنيات جديدة أو الأسلحة القديمة التي كانت موجودة منذ 70 عاماً أو يزيد. ومع ذلك، يواجه المجتمع الدولي اليوم تحديات كبيرة ستكون موضوع مناقشتنا يوم الأربعاء.

إننا نشهد زيادة استخدام أسلحة موجودة محظورة في الأساس، مثل الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد أو التهديد باستخدامها. نعلم أن هناك عددًا من المعاهدات التي تنظم التعامل مع تلك الأسلحة، ومع ذلك، فإننا نواجه تحديات في تشجيع الدول على التصديق على هذه الصكوك، وفي ضمان الوفاء بشروط المعاهدات. إن دوركم، بصفتمكم لجائًا وطنية معنية بالقانون الدولي الإنساني، مهم جدًا في هذا الصدد. ونود الاستماع لآرائكم حول ما تفعلونه، أو ما يمكنكم فعله، للتأكد من أن القانون الدولي الإنساني، برمته، يُنفذ بشكل فعال على المستوى الوطني، وهذا يشمل تنفيذ معاهدات الأسلحة ذات الصلة.

وبعد التقدم الذي شهدته العلوم والتكنولوجيا، نشهد سعيًا حثيئًا، وغير مقيد في كثير من الأحيان، في تطوير واستخدام وسائل وأساليب جديدة في الحروب. نعلم أن العديد منكم منخرط في مناقشات حول استخدام التقنيات الجديدة والعمليات السيبرانية والأسلحة الذاتية التشغيل، فضلاً عن التحديات التي تطرحها هذه التطورات. ويكمن الهدف من هذه الجلسة في الاستماع إلى آرائكم حول كيفية توسيع مشاركة اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني في هذه المناقشات، ودعم الدول في الاستجابة لهذه التطورات، لضمان استمرار تطبيق القانون الدولي الإنساني.

نتنابنا شواغل إنسانية كبيرة في جميع أنحاء العالم بشأن المعاناة الحادة التي جلبها توفر الأسلحة على نطاق واسع ونقلها، فضلاً عن إساءة استخدامها. ويرجع ذلك في كثير من الحالات إلى عدم كفاية الضوابط. وتضطلع اللجان الوطنية والهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني بدور حيوي في تشجيع الدول على تنظيم استخدام الأسلحة وتقييدها، بما في ذلك إجراء مراجعات لهذه التطورات، لضمان استمرار تطبيق القانون الدولي الإنساني.

#### [مكافحة الإرهاب وتيسير العمل الإنساني]

ستكون جلستنا المواضيعية الأخيرة لهذا الأسبوع حول مكافحة الإرهاب وتيسير العمل الإنساني. وإذ نسلم بأن الدول يجب أن تحمي مواطنيها من تهديد الإرهاب، فإن اللجنة الدولية تشعر بالقلق إزاء تأثير بعض تدابير مكافحة الإرهاب على الأنشطة الإنسانية في جميع أنحاء العالم. أعاققت تدابير مكافحة الإرهاب في بعض السياقات وصول الإغاثة الإنسانية المحايدة وغير المتحيزة والحماية إلى من هم في أمس الحاجة إليها، مثل السكان المدنيين الذين يعيشون في مناطق تسيطر عليها جماعات مسلحة مصنفة على أنها "إرهابية". وتتعارض هذه التدابير مع نص القانون الدولي الإنساني وروحه. لذلك من الضروري أن تتبنى الدول بنودًا لاستثناء الأعمال الإنسانية في تشريعاتها الخاصة بمكافحة الإرهاب، من أجل ضمان وصول المساعدة الإنسانية والحماية إلى المحتاجين. وهذه إحدى الطرق الرئيسية التي يمكن للجان الوطنية والهيئات المماثلة المعنية بالقانون الدولي الإنساني تقديم المساعدة من خلالها. سيكون التركيز في هذه المناقشة على الأمثلة الملموسة لبنود الاستثناءات للأغراض الإنسانية، والتي كان للعديد منكم دور فعال في تحقيقها، وتبادل الممارسات الجيدة في هذا الصدد.

علاوة على ذلك، تشعر اللجنة الدولية بالقلق إزاء التصورات الخاطئة بأن القانون الدولي الإنساني لا ينطبق على عمليات مكافحة الإرهاب. وتنبت بعض الدول نهجًا يقضي بأن التهديد الاستثنائي الذي تشكله الجماعات المسلحة من غير الدول المصنفة على أنها "إرهابية" يتطلب استجابة استثنائية، لا ينطبق فيها القانون الدولي الإنساني، على الرغم من وجود نزاع مسلح. تؤكد اللجنة الدولية أن القانون الدولي الإنساني ينطبق دائمًا على حالات النزاع المسلح، ونحن نسعى للحصول على دعمكم في تشجيع الدول على الامتثال للقانون الدولي الإنساني، حتى فيما يتعلق بشخص أو جماعة مسلحة مصنفة على أنها إرهابية.

#### [بند ختامي]

خلال هذه الجلسات الأربع، سيخصص القسط الأكبر من الوقت لخبراتكم وأعمالكم. إنه حقًا اجتماعكم! لقد أن الأوان لمشاركة ممارساتكم الجيدة، وطرح أسئلة على زملائكم حول كيفية تغلبهم على التحديات التي قد تواجهونها بأنفسكم، لإيجاد أوجه تآزر وشراكات عبر المناطق المختلفة. ويشكل التنفيذ الوطني للقانون الدولي الإنساني عملية مستمرة؛ فهناك دائمًا المزيد الذي يمكن فعله. وبيحدونا الأمل أن تزودكم هذه النسخة الخامسة بأفكار ملموسة عما يمكن أن تفعله اللجنة الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني.

وبهذا، أود أن أتقدم بالشكر الحار إلى جميع ممثلي اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني الذين وافقوا على مشاركة قصص عملهم بشأن كل من هذه المواضيع. شكرًا لجميع زملائنا في جميع أنحاء العالم الذين شاركوا في تنظيم هذا الحدث، ولكل واحد منكم على تخصيص الوقت للانضمام إلينا اليوم.

في الختام، أود أيضًا أن أوجه إلى حضور العديد من المستشارين القانونيين باللجنة الدولية من جميع أنحاء العالم في هذا الاجتماع. ونحن ملتزمون بالفعل بمواصلة دعمكم وسيكون زملائنا مستعدين لعقد مشاورات ثنائية للمتابعة مع كل واحد منكم بعد هذا الاجتماع المهم.

وَبَيْنَمَا كُنَّا نُوَدِّعُ إِجْرَاءَ الْمَشَاوِرَاتِ مَعَكُمْ جَمِيعًا وَجْهًا لَوَجْهِهِ، يَجِبُ أَنْ نَحْقُقَ أَقْصَى اسْتِفَادَةٍ مِنْ هَذِهِ الْفُرْصَةِ، وَأَنَا مُقْتَنِعَةٌ بِأَنَّهُ سَيَكُونُ لَدَيْنَا الْعَدِيدُ مِنَ الْمُنَاقَشَاتِ الْمَحْفُزَةِ. أَرْحَبُ بِكُمْ مَرَّةً أُخْرَى، وَأَتَمْنَى لَكُمْ جَمِيعًا أُسْبُوعًا مُثْمِرًا.